الفصل الرابع

التعريف والتنكير

الفصل الرابع
التعريف والتنكير

سوف نعرض فى هذا الفصل - آراء المؤلف حول قضية مهمة من قضايا النحو ، وهذه القضية يفرق النحاة بها بين الاسم المعرف والاسم المنكر ، وهى التنوين ، وسوف نبين موقف المؤلف من دلالة التنوين فى الاسم ، وكيف أنه يعمم القضية فيجعل التنوين - علم التنكير فى كل الأسماء المنونة ، بما فيها العلم ، كما سنعرض لرأيه فى الأسماء الممنوعة من الصرف ، حيث خالف النحاة فى تعليل منعها من الصرف ، وسوف نعقب على ما ذهب إليه المؤلف فيما يتعلق بالتنوين - بما نراه موافقا للاستعمال العربى الفصيح

رأيه فى دلالة التنوين :

يرى المؤلف- أن التنوين - علم التنكير ، فإذا كان الاسم منكرا - نون وإذا كان معرفة – منع التنوين ، ولك ، فى كل علم - ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين - إذا كان فيه معنى من التنكير أردت الإشارة إليه ، أما الصفات فالأصل فيها - التنوين ، وما ترك تنوينه - فهو معرفة ، وقد حاول المؤلف أن يطرد هذه القاعدة فيما ينصرف من الأسماء ، وما لا ينصرف ، فهو لا يوافق النحاة فى أن العلم - يحرم التنوين

- إذا اجتمعت فيه علتان من موانع الصرف ، ويرى أنه لا ينون ، كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير [٢٤٩].
- هذا هو رأى المؤلف مخلصا فى دلالة تنوين الاسم ، فهو يذهب إلى أن التنوين فى كل - اسم دليل على تنكيره ، ولم يفرق فى ذلك بين النكرة ، والعلم، فقد جعل العلم المنون - نكرة ، وجعل الاسم الممنوع من الصرف - معرفة ، سواء أكان علما ، أم وصفا ، أم غيرهما ، وقد وضع المؤلف هذه القاعدة ، دون أن يطبقها على الواقع اللغوى الحى، أو على الاستعمال الصحيح للغة ، قال الأستاذ محمد عرفه " وقد كنا نود أن نقول بقول المؤلف - لولا أن منعنا مانع حاولنا أن نتخلص منه ، فلم نقدر ، ذاك أن من لغة العرب أن تفرق فى اللفظ بين المعرف والمنكر ، فالنكرة - توصف بالنكرة ، ولا توصف بالمعرفة ، وتقع وصفا للنكرة ، ولا تقع وصفا للمعرفة ، والمعرفة - توصف بالمعرفة ، ولا توصف بالنكرة، وتقع وصفا للمعرفة ، ولا تقع وصفا للنكرة ، ومانع آخر، وهو أن معنى النكرة - غير معنى المعرفة [٢٥٠] " ، ثم يمضى الأستاذ محمد عرفة فى الرد على المؤلف بأن الأعلام

---

[٢٤٩] - راجع إحياء النحو : ١٦٤ وما بعدها .

[٢٥٠] - النحو والنحاة : ٢١٢ .

المنونة – التى أدعى المؤلف أن فيها معنى التنكير – لا يجوز وصـــفها بالنكرة – بحال ، فلا يقال: (حضر نوح نبى) ،بل يقـــال : (حضـــر نوح النبى)، ثم يبين الأستاذ محمد عرفة – للمؤلف – الفهم الصحيح لعبارة السيرافى - التى نقلها المؤلف مســـتدلا بهـــا علـــى أن تنوين العلم – يدل على تنكيره،وهى قولـــــه : (جاء زيد وزيد آخر)،و(مررت بعثمانَ وعثمانٍ آخـــر) ، فإن الأستاذ محمد عرفة يعيب على المؤلف – أنه لم يتنـــبه مـــن لعبارة السيرافى – أن العلم حينما قصد تنكيره – وصـــف بالنكرة ، فلم يكتسب العلم – فى المثالين – التنكير – من مجرد تنوينه ، بل أكتسب التنكير من وصفه بالنكرة [٢٥١] ، ونحن مع الأستاذ محمد عرفة فى أن الواقع اللغوى – يخالف ما ذهب إليه المؤلف ، فلو أن كل علو منون – نكرة – لحكمنا علـــى الأعلام المنونة المقصود بها أشخاص معينون _ بأنها نكـــرة ، وليســـت فى الحقيقة بنكرة ، فهل لنا أن نحكم على أعلام واردة فى القرآن الكريم ، مثل : (نوح) ، (لوط) ، (محمد) – بأنها نكرات ، وأن كلمة (نوح) – تطلق على أشـــخاص كثيريـــن قد سموا بهذا الأسم ، وكذلك (لوط) ، و(محمـــد) ؟ فإننا لا نستطيع ذلك، والقرآن الكريم - يتحدث عن أنبياء معرفين معينين [٢٥٢] .

---

[٢٥١]– المرجع السابق: ٢١٣ .

[٢٥٢]–المرجع السابق : ٢١٣ وما بعدها .

وإذا كـــان الـــنحاة القدمـــاء - قد سبقوا المؤلف - إلى القول بأن التنويـــن علامة التنكير - فإن ذلك - كان فى معرض حديثهم عن حكـــم اجـــتماع التنوين مع الإضافة ، فلم يجوزوا ذلك ، لما بين التنويـــن والإضـــافة من تناقض ، حيث يدل التنوين على تنكير الكلمة - على حين تدل الإضافة على تعريفها ، قال ابن الأنباى : " و""إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة - لوجهين :

أحدهمـــا - أن الإضـــافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكـــير ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامـــة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة ، وهما ضدان لا يجتمعان .

والوجـــه الـــثانى - أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصـــل ، فلو جوزنا الجمع بينهما - لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامـــة وصـــل وعلامة فصل فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضـــدان لا يجـــتمعان " [٢٥٣] فليس معنى قولهم : إن التنوين - علامـــة التنكير - أن ذلك يشمل الأعلام أيضا ، لأن الحديث عن الجمـــع بين التنوين والإضافة - لا يكون - إلا فيما يقبل الإضافة - وهـــو النكرات ، أما الأعلام - فلا تقبل الإضافة - إلا إذا قصد تنكـــيرها ، ومن ثم - فإن التنوين فى الأعلام - لا يفيد التنكير ، بل يفيد التمكن فقط - إذا كانت هذه الأعلام معربة ، فالتنوين فى

---

[٢٥٣] - الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٢/ ٤٩٢ / ٤٩٣ .

نحـــو : (رجـــل) - يفـــيد التنكير والتمكين معا ، أما إذا سمى بالاســـم ، أى: جعل علما - فإن تنوينه - يتحمض للتمكين [٢٥٤] ، وعلـــى هذا عقب الأستاذ محمد عرفة ، فقال : " والذى يعنينا هنا - أن نثبت أن النحاة المتقدمين - قد فطن بعضهم إلى أن التنوين فى المعربات - قد يكون علم التنكير ، ولكنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم ، فلم يجعلوا التنوين فى الأعلام للتنكير ، لأنهم لو جعلوه كذلك - لكانوا متناقضين ، إذ كيف يكون علما ونكرة ، فقالوا : هو يدل على التنكير والتمكين فى مثل : (رجل) ، فإذا سمى به - زالـــت دلالـــة التنويـــن على التنكير ، وتمحض للتمكن ، أما المؤلـــف - فقـــد لقـــف هذا القول ، وفرح به ، وجعله أصلا لا ينحرف عنه ، فتورط فى مضايق كان غنيا عن ولوجها ، والتزم لوازم يدعو التزامها إلى الابتسام ، فالتزم أن ما نون من الأعلام - فهو لقصد التنكير فيه،وما لم ينون من الصفات،نحو:(أفضل)، و(أحمـــر)،ومن الجموع،نحو:(مساجد) ،و(مصابيح)، فلأنها معارف ، فقد هرب من الإقحام إلى الإحالة ، فكان ما هرب إليه - أشـــد مما هرب منه [٢٥٥] " . فلا يخفى ما فى مذهب المؤلف - مـــن الخلط والتناقض بين الظواهر اللغوية ، فقد جعل المعرفة - نكـــرة ، وجعـــل النكرة - معرفة ، لأنه بنى مذهبه على قياس

---

[٢٥٤] - راجع شرح الكافية للرضى : ١/ ١٣ .

[٢٥٥] - النحو والنحاة : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

خاطئ ، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين أنواع التنوين ، من حيث دلالتها ، ومن حيث نوع الكلمة المنونة .

رأيه فى العلل المانعة من الصرف :

لقد رفض المؤلف – ما قرره النحاة – من أن الاسم – يمنع من الصرف ، أى : من التنوين – إذا شابه الفعل ، واستدل على ذلك – باسم الفاعل ، واسم المفعول ، فهما يسايران الفعل في هيئته وفى معناه ، حتى عدهما جماعة من النحاة – نوعا من أنواع الفعل ، واستنتج من ذلك – أن المشابهة بين الاسم والفعل – لو كانت علة صحيحة فى منع الاسم من الصرف لكان أولى الأسماء بهذا المنع – الأسماء المشتقة ، ومن ثم – لا يرى ما رآه النحاة من هذه المشابهة بين الأسماء الممنوعة من الصرف والفعل ، بل يرى عكس ذلك ، أى : يوجد فى الأسماء الممنوعة من الصرف – ما يبعدها عن الشبه بالأفعال ، فالعلمية – من أخص صفات الاسم ، وأبعدها عن الفعل ، والعجمة والتركيب المزجى – من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ، وهكذا يمضى المؤلف فى تفنيد العلل المانعة من الصرف – إلى اتهام النحاة – بأنهم وقعوا في التناقض، حيث منعوا أسماء من الصرف، وليس فيها شيء من عللهم ، ومثل لذلك بكلمة (سحر) – إذا أريد به سحر يوم بعينه ، و(أمس) – إذا أريد به اليوم قبل يومنا مباشرة، وبالكلمات: (غدوة) ، (بكرة) ، (عشية) ، كما استدل على منع

أعلام من الصرف ، وليس فيها من العلل سوى العلمية – ببعض الشعر الوارد عن العرب .[٢٥٦]

فالمؤلف ينقض العلة التي وضعها النحاة في منع الاسم من الصرف ، وهى مشابهته للفعل ، بدليل أن المشتقات – تشبه الفعل فى العمل ، ومع ذلك – فليست ممنوعة من الصرف ، ولم يتنبه المؤلف إلى أن النحاة لم يقصدوا بالمشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف والفعل – فى العمل أو المعنى ، وإنما قصدوا بها – المشابهة فى الفرعية ، فمن المعانى التى يدخل التنوين الاسم من أجلها – الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن ، قال سيبويه : فالتنوين – علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " [٢٥٧] ، فجعله سيبويه فارقا بين المتصرف من الأسماء، وغير المتصرف ، وجعله لازما للمتصرف لخفته .[٢٥٨]

فنفهم من ذلك أن المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف ، والفعل – التي أرادها النحاة – ليست فى المعنى والعمل – وإنما هى فى الثقل ، قال الأستاذ محمد عرفة: " وهذا – كان يصح لو شابه اسم الفاعل ، واسم المفعول – الفعل – مشابهة كالتى

٢٥٦- راجع إحياء النحو : ١٦٧ وما بعدها .

٢٥٧- الكتاب : ١/ ٢٢

٢٥٨- الإيضاح فى شرح علل النحو للرحاحى : ٩٧.

شـــابهت بها الأسماء التى لا تنصرف – الفعل ، إذ مشابهة الاسم الفعل – على ثلاثة أقسام :

الأول – أن تكـــون المشابهة قوية جدا : كاسم الفعل ، فإنه شابه الفعل فى معناه ، فأخذ حكمه من البناء والعمل فى الأسماء .

الـــثانى – أن تكـــون المشـــابهة ضعيفة ، وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل فى الفرعية ، وهذه تمنعه التنوين والجر .

الثالث – أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل ، واسم المفعـــول– الفعـــل ، وهذه تجعله يعمل فى الأسماء ، كما يعمل الفعل فى الأسماء ، وقد نص النحاة على ذلك كله "[٢٥٩]، ثم ينهى الأستاذ محمد عرفة – رده على المؤلف – بقوله : "ليست مطلق المشـــابهة للفعـــل – موجبة لمنع الصرف، بل المشابهة له فيما أوجب ثقله ، وهى أنه ثان للأول ، وأنه محتاج إلى الاسم ، لأن الفعل لابد له من الاسم ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ".[٢٦٠]

أمـــا ما ساقه المؤلف نقلا عن ابن الأنبارى من شعر وردت فيه أســـماء ممـــنوعة من الصرف ، وليس فيها شىء من علل المنع مســـتدلا بذلك على أن العلل التى وضعها النحاة ليست مطردة – فإنـــه للضرورة ، وقد صرح ابن الأنبارى نفسه – بأنه ساق هذه

٢٥٩– النحو والنحاة : ٢١٥، ٢١٦.

٢٦٠– المرجع السابق : ٢١٦، ٢١٧.

الأبـيات دليلا عند الكوفيين – على جواز منع المصروف – من الصرف – فى ضرورة الشعر ، ومن ذلك – قول الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيبَ غائلةُ الثغور غدورُ[٢٦١]

فلـيس مـنع كلمـة (شبيب) – من الصرف– كسرا للقاعدة التى وضـعها الـنحاة ، حيث لم يوجد بها علة من عللهم ، بل أجاز الكوفـيون ذلك، ولكنهم قيدوا الجواز بضرورة الشعر ، على أن البصـريين – لا يجـيزون ذلـك مطلقـا ، فـالعلل المانعة من الصـرف– الـتى حددهـا الـنحاة – مطردة ، ولا تتخلف– إلا لضـرورة الشعر ، أو لمراعاة التناسب بين الكلمات ، وقد نص النحاة على ذلك .

وأمـا مـا ذكـره المؤلـف من أن النحاة – قد منعوا الكلمات : (سحر)، (غدوة)، (بكرة) ، (عشية) – من الصرف ، وليس فيها شـيء من عللهم – فهو غير دقيق ، لأن هذه الكلمات منعت من الصـرف، لاجتماع علتين فيها ، إذ منعت (سحر)– من الصرف – للعلمـية والعـدل ، لأنهـم قالوا : إنه معدول من (السحر) ، فـ ـتغوا عن التعريف بـ (أل) – بالتعريف بالعلمية أو التعيين، لـ ـ منـ ـ الكلمـات (غدوة) ـ ـ (عشية) – للعلمية ـ ـ ـ ـ الذين انهم لا يجيزون دخول (ال) عليه .

---

٢٦١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٣ .

رأيه فى علة العلمية :

سبق أن ذكرنا رأى المؤلف فى دلالة التنوين ، وأنه علم التنكير مطلقا ، فما دخله التنوين – كان نكرة – وإن كان علما ، وما لم يدخله التنوين – كان معرفة – وإن كان غير علم ، ونبين هنا وجها آخر ذكره المؤلف – يدل على أن العلم – يدخله معنى التنكير ، وهو دخول (أل) – للمح الأصل على بعض الأعلام ، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام – للمح الأصل ، فتستعمل استعمال الصفات ، تنكر مرة بالتنوين ، وتعرف أخرى بـ(أل) ، فتقول : (فضل) ، و(الفضل) ، و(زيد)، و(الزيد) ، وفى ذلك يقول المؤلف: " ووجه آخر آكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيرا ما يلمح فيه معنى الوصف ، فإنا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصدر ، فنجعلها علما على ذات – لم نقصد إلى إهدار معنى الوصف ، وإضاعته بتاتا ،كالرشيد والمأمون والأمين ، واللقب نوع من العلم ، ولولا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم – ما كان لقبا ، فإذا استعملت العلم ترمى إلى الدلالة على هذه الصفة – قد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تنكرها مرة بالتنوين ، وتعرفها أخرى بـ(أل) "[٢٦٢]

---

[٢٦٢]- إحياء النحو : ١٧٧.

وقد طبق هذا الأصل على العلم الأعجمى ، والعلم المركب ، والعلم المعدول ، فلم تنون هذه الأعلام ، لأن أصلها غير منون ، وإنما التنوين عنده – للمح الأصل[٢٦٣] . وقد فند الأستاذ محمد عرفة – ما ذهب إليه المؤلف من أن دخول التنوين على بعض الأعلام ، ودخول (أل) – على الأعلام المنقولة من المصادر والصفات – للمح الأصل ، وهو التنكير عنده ،فقال : ونحن نرى أن هذا الفهم فى لمح الأصل – غريب ، فقد فهم المؤلف أن لمح الأصل – يخرجه عن التعريف بالعلمية فينكر مرة بالتنوين ، ويعرف أخرى بالعلمية ، وهذا فهم غريب يخالف النقل والعقل ، أما مخالفته العقل فلأنا لا نشك أن الأعلام المنونة – قصد بها المسمى بذاته ، ولم يقصد بها واحد شائع، وأن الأعلام التى دخلت عليها (أل) للمح الأصل لم تعرف تعريف مدخول (أل) ، حتى يكون تعريفها بالعهد أو بالاستغراق ، وإنما تعريفها تعريف العلمية ، وأما النقل فقد قال النحاة : إن (أل) الداخلة للمح الأصل – لا تفيد تعريفا ".[٢٦٤]

ونوضح ما قاله الأستاذ محمد عرفة – أن (أل) – التى تدخل على الأعلام المنقولة – للمح الأصل – إنما هى زائدة تدل على أن العلم – ليس مرتجلا ، بل هو منقول مما كان يقبل (أل) :

٢٦٣- المرجع السابق : ١٨١، ١٨٢ ، ١٨٣.

٢٦٤- النحو والنحاة : ٢٢١، ٢٢٢.

كالمصـــادر والصفات ، ولا تدل على تنكير العلم ، كذلك التنوين – فإنـــه لا يـــدل على تنكير العلم أيضا ، لأن كثيرا من الأعلام المرتجلة – يقبل التنوين أيضا ، ولا يخرجها من علميتها .

وقـــد خطـــأ المؤلـــف – النحاة فى جعلهم التأنيث علة مانعة من الصـــرف فى الأعلام ، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا – كما يقـــول – أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهى ترد منونة وغير مـــنونة ، فـــإذا قصد باسم المكان – البقعة – منع من الصرف ، وإذا قصـــد به – المكان – صرف ، كذلك اسم القبيلة ، إذا قصد به – القبيلة أو الجماعة – منع من الصرف ، وإذا قصد به الحى أو القوم – صرف ، فالمؤلف لا يوافق النحاة على ذلك ، ويقول: " وهـــذا تمحـــل مـــن الـــنحاة يدل على أنهم رووا هذه الأسماء مصـــروفة ، وغـــير مصـــروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة ، وهى التأنيث ، والمروى لا يساعدهم ، يروون :

وهم قريشُ الأكرمـــون إذا انتـــموا

طابـــوا أصولا فى العلا وفروعـــــا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث فى (قريش) ، وأنها القبيلة أو البطن – لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم ، ونحن نـــرى أن مـــناط التنوين وعدمه – القصد إلى معين ، فقد يقول الشاعر (قريش) ، وهو يعنى هذا الجمع المحدد المشار إليه، فلا يـــنون ، وقد يريد من (قريش) – هذه الجماعات الكثيرة التى لا

يـــرمى إلى تعيينها ، والإحاطة بأولها وآخرها ، فينون ، فملاك التنوين – إرادة التعيين " .[٢٦٥]

فـــالمؤلف يفسر عدم تنوين (قريش) – في البيت – بأنه قصد به التعييـــن ، لا بأنـــه ممنوع من الصرف ، للعلمية والتأنيث ، لأنه يـــنكر دلالـــته على التأنيث – فى البيت ، لوصفه بجمع المذكر الســـالم ، والحـــق – مـــا قاله النحاة من أن منعه من الصرف ، للعلمـــية والتأنيـــث، لأن كلمة (قريش) – تدل على قبيلة معينة ، ســـواء أكانت منونة أم غير منونة – إلا أنها تمنع من الصرف – إذا أريـــد بهـــا القبيلة مع كونها علما ، وتصرف – إذا أريد بها الحى ، أو الجمع ، أو القوم مع كونها علما أيضا ، فهى علم على كل حال ، ولكنه مصروف إذا كان علما مذكرا ، وغير مصرف – إذا كـــان علمـــا مؤنثا ، أما وصفه بجمع المذكر السالم – فى البيـــت – مع إرادة القبيلة – فليس منافيا لكونه في معنى القبيلة ، فإن الشاعر – قد أراد المعنى ، ولم يرد اللفظ ، لأن معنى القبيلة – جماعـــة من الناس، قال الأستاذ محمد عرفة : " وهذا لا يرد ، لأنه حمله على المعنى ، والحمل على المعنى – كثير شائع ".[٢٦٦]

رأيه فى علة الوصفية :

ثـــم انـــتقل المؤلـــف إلـــى إبداء رأيه فيما ذكره النحاة من كون الوصفية – علة مانعة من الصرف – إذا اجتمعت مع إحدى علل

٢٦٥- إحياء النحو : ١٨٣، ١٨٤.

٢٦٦- النحو والنحاة : ٢٢٢.

ثـــلاث : وهى العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، فقد خـــالف المؤلـــف – الـــنحاة فى أن هذه العلل الثلاث – هى التى منعت الوصف من الصرف ، ويرى أن عدم تنوين الوصف – لا يرجع إلى إحدى هذه العلل ،وإنما يرجع إلى قصد التعريف ، فهو يـــرى أن جمـــع (آخر) – على (أُخَر) – دليل على أنه أريد بها إلى معرف ، ولو لم يذكر فيها (أل) ، ولذلك منعت (أخر) – من الصـــرف وكذلـــك كلمـــة (جُمَع) – فالأمر فيها – كما يقول – أوضـــح من (أخر) – يريد أن إرادة التعريف فيها – أوضح من إرادة الـــتعريف فى (أخر) ، والدليل على ذلك – أنهم أكدوا بها المعرفة ، ولذلك منعوها من الصرف .[٢٦٧]

أمـــا مـــا ذكـــره المؤلف من أن (أخر) – جمع (آخَر) – فليس كذلـــك، بل إنها جمع (أخرى)، و(أخرى) – أنثى (آخر) – بفتح الخاء ، بمعنى :(مغاير)،و(آخر)–من باب اسم التفضيل ،وقياس اسم التفضيل فى حال تجرده من (أل)،والإضافة –أن يلزم الإفراد والتذكـــير ،فـــلا يطـــابق ما هو له –فى التأنيث ،ولا التثنية ،ولا الجمع، وقد أسند إلى الاثنين بلفظ المفرد المذكر– فى قوله تعالى: " ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا "[٢٦٨] ،فكان القياس –أن يقال : (امـــرأة آخر)، (نساء آخر)،(رجال آخر)،(رجلان آخر)،ولكنهم

٢٦٧– إحياء النحو : ١٨٦.

٢٦٨– يوسف :٨.

قالوا:(امرأة اخرى)،(رجال آخرون)،(رجلان آخران)،(نساء أخر)،ومنه قوله تعالى :" فعدة من أيام أخر"[٢٦٩]،وإنما خص النحويون (أخر)- بالذكر، دون (أخرى)،لأن فى (أخرى)-ألف التأنيث،وهى أوضح من العدل،[٢١٠]فلم يمنع النحاة كلمة (أخر)- من الصرف ،لأنها معرفة ،بل لأنها وصف -معدول عن (آخر)-الذي كان ينبغى أن يوصف به المؤنث والمثنى والجمع،ولو كانت كلمة (أخر)-معرفة -لما وصفت بها النكرة فى قوله تعالى : فعدة من أيام أخر" كذلك لو كانت هذه الصيغة- معرفة -لما قبلت (أل)-المعرفة ،فى قوله تعالى :"إنها لإحدى الكبر"[٢١١]

وأما (جُمَع)-فذهب المؤلف إلى أنه ممنوع من الصرف ، لا للوصيفة والعدل،ولكن لأنه معرفة - فعدم تنوينه -يدل على التعيين، ونحن نوافق المؤلف على أنه معرفة ،ولكن لم يأته التعريف من جهة عدم تنوينة ،ولكن من جهة أنه على نية الإضافة إلى ضمير ،يعود على المؤكد إذ هو نظير : (أجمع)، (أجمعين)، و(جمعاء)،قال ابن هشام :" ويجوز التوكيد بها -وإن لم يتقدم (كل)، قال تعالى :" وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ "[٢٧٢] ،وفى الحديث :" إذا صلى الإمام جالسا - فصلوا جلوسا أجمعون" - يروى بالرفع تأكيدا للضمير، وبالنصب على الحال ،وهو ضعيف، لاستلزامه تنكيرها، وهى معرفة بنية الإضافة "[٢٧٣]

٢٦٩- البقرة :١٧٤.

٢٧٠- اوضح المسالك لابن هشام :٢٢١

٢١١- المدثر:٣٥.

٢١٢- ص: ٨٢.

٢١٣- سرح قطر الندى للفاكهى. ٢/ ١٢٦

فليست كلمة (جُمع) -التى يؤكد بها جمع المؤنث -معرفة بالتعيين، ولكنها معرفة بالإضافة المنوية،ومن ثم لم تنون ،لأن التنوين والإضافة – لا يجتمعان. وأما (مثنى)،(ثلاث)،و(رباع)- التى يمنعها النحويون من الصرف- للوصفية والعدل – فيرى المؤلف أنها كلمات قليلة لا ينبغى أن تجعل بابا خاصا فى منع الصرف ، وتنتحل لها هذه العلة ، وهى : العدل، واستأنس برأى الفراء حيث حكى عن العرب – تنوين هذه الكلمات ، وعدم تنوينها، قال الفراء : " ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء – أجراها – يريد : نونها ، والعرب تقول :(ادخلوا ثلاث ثلاث)، و(ثلاثا ثلاثا) "[٢٧٤]، وينتهى المؤلف من ذلك – إلى القول بأن السبب فى منع التنوين من (أخر) ، و(جمع) – إنما هى نية التعريف ، وأن استعمال (مثنى) ، و(ثلاث) – قليل ، وأنه يحذف منهما التنوين – إذا قصد بهما إلى شىء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التى سماها النحاة عدلا .[٢٧٥]

وكيف يحكم المؤلف أن الكلمات : (مثنى) ، و(ثلاث) ، و(رباع) – لم تنون ، لأنها معرفة ، وقد نعتت بها النكرة ، فى قوله تعالى: "أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع "[٢٧٦]، ووقعت أحوالا ،

٢٧٤- معانى القرآن : ١/ ٢٥٤.

٢٧٥- احياء النحو : ١٨٦، ١٨٧.

٢٧٦- فاطر : ١.

فـــي قوله تعالى : " فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ".[٢٧٧]

وأما رأى المؤلف –في منع النحويين – (فعلان) – من الصرف، للوصـــفية وزيـــادة الألف والنون – بشرط أن يكون مؤنثه على (فعلى) ، لا (فعلانة) – فإنه يتسم بالاضطراب أيضا، حيث يعلل منعه من الصرف – بأنه مختوم بالألف والنون ، وأن ما اشترطه الـــنحاة مـــن كـــون مؤنـــثه – على (فعلى) ، مثل : (سكران) ، (ســـكرى)، (ظمآن) ، (ظمأى) –لا يطرد ، لأن قبيلة بنى أسد – يصـــرفون هذا الباب ، لأن مؤنث كل (فعلان) – يجوز أن يكون علـــى (فعلانة)، فالمؤلف يتخذ من لغة بنى أسد – مبررا لجواز تنويـــن هـــذا الـــباب، ولم يبق أمامه – ما يعلل به حذف التنوين أحيانا ،وعلى قلة – في نظره – إلا أنه مختوم بالألف والنون.[٢٧٨]

والاضـــطراب هنا واضح ، لأن المؤلف – هذه المرة – لم يجعل علـــة مـــنع (فعـــلان) – مـــن الصرف– أنه أريد به شيء من الـــتعريف، كمـــا فعل ذلك في سواها ، إذ لم يجد سبيلا إلى عدم الإقرار– بأنها نكرة ولذلك حاول أن يلتمس علة أخرى بعيدة كل البعد في منعها من الصرف ، وهى :الألف والنون ،ولكن لا كما قال النحاة ، بل لأن التنوين – ثقيل على النون ، وهذا الرأي بعيد

---

٢٧٧ – النساء : ٣ .

٢٧٨ – إحياء النحو : ١٨٧، ١٨٨

– كما قلنا – كل البعد – عن الواقع اللغوي ، فكم من كلمات في اللغة مختومة بالنون ، وهي مصروفة ، ولم يمنعها أحد من الصرف ، لثقل التنوين على النون ، فالكلمات : (إنسان) ، (سكان) ، (شيطان) ، (ريحان) ، (رمان) – كلها مصروفة ، مع انها مختومة بالألف والنون ، إذن لم يمنع النحاة – (فعلان) – من الصرف – إلا لاجتماع الوصفية ، وزيادة الألف والنون فيها – على الحد الذي وضعوه ، وهذا موافق للاستعمال اللغوي ، فلا ينبغي ان تفسر الظواهر النحوية – بمعزل عن الواقع اللغوي .

وأما – (أفعل) – فقد خالف المؤلف – النحاة في سبب منعه من الصرف ، حيث منعوه ، للوصفية مع وزن الفعل ، ولكن المؤلف – يرى أن علة منعه من الصرف – مصاحبته : (من) ، لأن فيه حظا من التعريف – في نظره ، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ (من) –إذا كانت تكملة له ، والتنوين كما يدل على التنكير –يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ،ويستشهد برأى الكوفيين –أن هذا الباب لا يصرف فى ضرورة ،ولا فى غيرها ثم يشير المؤلف –إلى أن (أفعل)–فى غير التفضيل – يقاس على ما هو للتفضيل – فى المنع من الصرف ،وربما كان أصل كل أفعل – كما يقول –هو التفضيل ،ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل .[٢٧٩]

٢٧٩- إحياء النحو : ١٨٨.

هــذا هو رأى المؤلف فى سبب منع (أفعل)- من الصرف ،فهو يعلل منعه من الصرف -بأن فيه حظا من التعريف ،وبأنه متصل اتصــالا شــديدا بــ(من)، وهذا الاتصال -يمنع من التنوين ،لأن التنويــن -يــدل علــى انقطاع الكلمة عما بعدها ،ونحن نخالف المؤلــف -فى هذه العلة ،لأن الاستعمال اللغوى- لا يؤيدها ،فلو كــان اتصال اسم التفضيل بــ(من)-مانعا له من الصرف -لمنع كــل مــن (خير)، و(شر)-من الصرف،فى قونا :(فلان خير من فــلان)،أو (فلان شر من فلان)،فكل منهما -اسم تفضيل متصل بــــ(من)،والكلمتان مخففتان من (أخير)،و(أشر)،وهذا الأصل - ممــنوع مــن الصــرف ، لأنه على وزن الفعل فلما خفف هذا الأصــل - وفقــد شبهه بالفعل -قبل التنوين ،قال الأستاذ محمد عــرفة :" فلو كان عدم التنوين - للتعريف ، والتنوين للتنكير - لكــان (خــير) ، و (أخير)، و(شر)، و(أشر)- منونات ،أو غير مــنونات ،لأن المعــنى - واحــد ، ولا اختلاف إلا باللفظ ،فلما رأيــناهم يــنونون (خــيرا)،و(شــرا)، ويمــنعون مــن التنوين (أخــير)،و(أشر)- علمنا أن ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ ، لا إلى الــتعريف والتنكــير،وهو أن لفظ (أخير)،و(أشر)-لما كان على وزن الفعــل -مــنع التنوين والجر اللذين منع منهما الفعل ،فلما

تغـيرت صيغته إلى (خير)، و (شر)-زالت منه مشابهته للفعل ، فرجع إليه ما كان حرمه من التنوين والكسرة"[٢٨٠] .

وهناك دليلان على أن (أفعل من)- نكرة ،لا معرفة ،وهما :

الأول -نعـت نكرة به ،في نحو قولنا :(مررت برجل أفضلَ من زيد)، فلو كان اسم التفضيل المتصل بـ(من)-معرفة -لما ساغ وقوعه نعتا للنكرة ،بل كان ينبغي أن يقال :(مررت بمحمد أفضل مـن زيد)،فلم يقل أحد من النحاة :أنه- في هذا المثال -نعت ،بل أجمعوا على أنه حال .

الـثاني-أنـه لو كان معرفة -لما قبل (أل)-في نحو قولنا :(هذا محمد الأفضل من على) ،فكونه يقبل (أل)،وتؤثر فيه التعريف- دليل على أنه نكرة تحتاج إلى ما يعرفها .

قال الأستاذ محمد عرفة :" والحق أن ما ذهب إليه النحاة من أن مـنع مـا كان على وزن (أفعل)من التنوين ،لمشابهته الفعل في الـوزن -أولى بالقبول وبأن يكون له -حظ من النظر ،فإننا نعلم أن الحـس اللغـوي -يعطي النظير حكم نظيره ،والشبيه -حكم شـبيهه،فإذا اعـتاد الحس اللغوي أن يمنع (أذهب)،و(أعلم)،وما ماثلهمـا -التنوين والكسر- منع ما ماثلهما من الأسماء -التنوين والجر "[٢٨١]

٢٨٠- النحو والنحاة :٢٢٥.

٢٨١- النحو والنحاة : ٢٢٥- ٢٢٦.

رأيه فى علة ألف التأنيث :

نحن نعلم أن من موانع الصرف –ألفا التأنيث : المقصورة والممدودة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع،أى :سواء وقع نكرة، مثل (ذكرى)،(صحراء)،أم معرفة –مثل (رضوى)،(و زكرياء) أم مفردا ،كما تقدم ،أم جمعا ،مثل :(جرحى)(أنصباء)،أم اسما كما تقدم ،أم صفة ،مثل :(حبلى) و(حمراء)[٢٨٢].

وقد علل المؤلف لمنع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة –بأن التنوين يستدعى حذف ألف التأنيث المقصورة، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ،ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير ،وهو التأنيث ،ويستدل على ملاحظة هذه العلة بأن العربية –أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتنكير، ومن ثم يرى المؤلف أن ما ينسجم مع العربية، أن يضحى بالتنوين حرصا على علم التأنيث ،فيقال : (دنيا) (عليا)،(فضلى)، ثم يذكر المؤلف –أن هذا واضح فى ألف التأنيث المقصورة ،أما ألف التأنيث الممدودة فيرى المؤلف أنها تأخذ حكم المقصورة فى عدم التنوين "[٢٨٣] .فقد رأينا أن المؤلف –يلتمس علة فى منع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، أو

٢٨٢– أوضح المسالك لابن هشام –٢١٩.

٢٨٣– إحياء النحو ،١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

الممـــدودة –من الصرف وهى الحفاظ على ألف التأنيث ،حيث لا يجـــتمع التنوين وألف التأنيث –فى آخر الكلمة ولا مانع من قبول هذا العلة –إلا انها قد تكون سائغة فى ألف التأنيث المقصورة – لعـــدم الجمع بينها وبين التنوين كما قلنا –ولما وجد المؤلف هذه العلة غير سائغة فى ألف التأنيث الممدودة –إذ يمكن الجمع بينها وبين التنوين –ذهب إلى أنها مقيسة على ألف التأنيث المقصورة وعلى كل حال –فإن التماس العلل لكل ظاهرة – نحوية- لا يفيد الواقع اللغوى فى شىء،فإننا سمعنا العرب – لا ينونون كل اسم مخـــتوم بـــألف التأنيـــث مقصورة كانت أو ممدودة ،أيا كان هذا الاســـم: معرفة ،أو نكرة ،مفردا،أو جمعا،مصدرا أو صفة، ثم لا نبحـــث بعد ذلك عن علة ،قد تكون قاصرة عن استيعاب الظاهرة ولذلـــك نجـــد المؤلـــف هـــنا لا يلجأ إلى تعليل عدم الصرف – بالـــتعريف ،لأنـــه وجـــد النكرة المختومة بإحدى ألفى التأنيث – ممنوعة من الصرف أيضا ،ومن هنا ندعو إلى عدم الغوص فى التماس العلل ،حتى لا نقع فى الخلط والاضطراب.

رأيه فى علة منتهى الجموع :

يذهـــب المؤلـــف إلـــى أن علة منع صيغة منتهى الجموع –من الصـــرف –دلالتها على التعريف ،وهذه الدلالة –نابعة من دلالة الصيغة على الإحاطة والشمول ،يقول :" والذى نرى هنا :أنه إذا قصد بالجمع –الاستغراق ،والدلالة على الإحاطة –منع التنوين ،

لمـــا فـــيه من معنى التعريف –على طبيعة العربية،ومجراها فى الـــتعريف والتنكـــير ،فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة – فالاسم منون ،وقد نقل الإمام الرضى :(أن من العرب –من ينون هـــذه الصـــيغة مختارا)،وهذا تصديق ما قلنا : من أن الأمر فى التنوين وتركه – منوط بإدارة الشمول أو عدمه " [٢٨٤].

فقـــد ربـــط المؤلـــف بين التعريف ،وعدم التنوين ،كما ربط بين التنكـــير، والتنويـــن،كذلك ربـــط بيـــن الدلالة على الاستغراق، والـــتعريف ،كما ربط بين عدم الدلالة على الاستغراق،والتنكير ، ألـــيس هـــذا غريبا،فكيف تدل الكلمة على الإحاطة والشمول أو الاســـتغراق –وهى معرفة ،وكيف إذا نكرت –فقدت دلالتها على هـــذه الإحاطة؟ بل إن ما يقوله النحاة –مختلف تماما عن ذلك ، حيـــث يجعلـــون علة منع الصرف فى هذه الصيغة –كونها على صـــيغة منتهى الجموع ، بدليل أنها –لو فقدت الجمعية:بأن نقلت إلـــى العلمية مثلا –ونت، يقول الرضى ، "وكان سعيد: الأخفش يصرف نحو (مساجد) علما ، لزوال السبب ،وهو الجمع "[٢٨٥] ، كما نقل الرضى أيضا عن سيبويه،والأخفش –أن من العرب من يصـــرف (سراويل)،لكونه مفردا[٢٨٦]،إذن مناط التنوين ،وعدمه –

٢٨٤- إحياء النحو : ١٩٢.

٢٨٥- شرح الكافية : ٥٧/١

٢٨٦- المرجع السابق

كـــون الكلمـــة باقـــية على جمعها، أو خرجت عن الجمع –إلى العلمـــية، أو اعتـــبرت مفردا لا جمعا، وهذا ما قصده الرضى – بعـــبارته التى نقلها عنه المؤلف ، وربما قصد أيضا –أن تنوين هذه الصيغة –جائزا –إذا روعى التناسب بينها،وبين كلمة أخرى مـــنونة ،كمـــا قـــرأ نـــافع ،وهشام،وأبو بكر، والكسائى –بتنوين (سلاســـل)–فى قوله تعالى :" إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وســـعيرا [٢٨٧]،وذلـــك للتناسب بينها ،وبين (أغلالا)– المنصوب المـــنون [٢٨٨]،ولـــم يقولوا :لإرادة التنكير ،والذى دفع المؤلف إلى هـــذا القـــول –أنه لا يريد أن يكسر قاعدته المقتضية الربط بين التنوين والتنكير ،وبين عدم التنوين والتعريف مطلقا .

٢٨٧– الإنسان :٤

٢٨٨– إتحاف فضلاء البشر للدمياطى لـ ٤٠٢ .

خاتمة

كـــان هـــذا عرضا موجزا بقدر الإمكان –لآراء الأستاذ إبراهيم مصطفى –من خلال كتابه :(إحياء النحو)،وقد تتبعنا هذه الآراء– بالدراســـة والتحلـــيل معقبيـــن علـــيها بما نراه أقرب إلى الواقع اللغـــوى،وكان هذا الكتاب –محاولة من المؤلف –لتيسير النحو، وتقربـــيه إلى الأفهام،ولكن المؤلف –لم يصب هذا الغرض ، ولم يحقـــق هذه الغاية ،إذ حول النحو –إلى جدل حاد ،ومناقشة عنيفة بينه وبين النحاة القدماء ،فتهجم عليهم ،وخطأهم،وأنكر فضلهم فى بناء صرح شامخ لهذا العلم لا يستطيع أحد –النيل منه،كما حول النحو أيضا– إلى تفسيرات وتعليلات لكل ظاهرة نحوية ،بدلا من أن يعـــرض القواعـــد فـــى ثوب قشيب ،وبأسلوب يسير يستطيع الـــدارس أن يســـتوعبها ،وأن يطبقها،وكأن تجديد النحو عنده – يتمـــثل فـــى البحث عن تفسير لكل مسألة أو ظاهرة ،على حين يتمثل تجديده فى حسن عرضه ،وتطبيقه على النصوص العربية الفصـــيحة،وفى مقدمتها –القرآن الكريم ، وحديث رسول الله – ، ثـــم الجيد من الشعر والفصيح من الكلام ، وقد كان المؤلف مقلا فـــى كل ذلك ، حيث لم يحفل بالاستشهاد – بما ذكرناه ، بل كان يردد أمثلة النحاة القدماء ، كما كان يستشهد بالغريب من الشعر ، وربما رجح ما شذ منه جريا على عادته فى ترجيح الشاذ ، وبناء

القواعـــد على النادر ، وبعد دراستنا لجهد المؤلف فى هذا الكتاب – نستطيع أن نخرج بأهم النتائج الآتية :

١- اتهامـــه للـــنحاة بعنايتهم بأحوال الكلمة الإعرابية –دون الربط بين الأوجه الإعرابية ، والمعنى – غير صحيح ، إذ لـــم يغفـــل الـــنحاة – إبـــراز القيم المعنوية للعلامات الإعرابية.

٢- ما نقله من كتاب مجاز القرآن لأبى عبيدة – مستشهدا به علـــى تجاوز بعض النحاة للإعراب – إلى قضايا نحوية أخـــرى تـــتعلق بنظام الجملة العربية – لم ينفرد به أبو عبـــيدة، بل نجد كتب التفسير ، وإعراب القرآن – حافلة بقضايا نحوية كثيرة – لا تتصل بالعلامات الإعرابية .

٣- مـــا نقله عن عبد القاهر من أصول نظريته فى النظم – خـــير دلـــيل علـــى أن الـــنحاة لم يقصروا جهدهم على الإعـــراب ، وعـــبد القاهـــر – يعـــد من النحاة، لا من البلاغيين فقط .

٤- إذا كـــان القـــرن الخامس فترة خمول علمى لم يتقبل فيه الـــناس أى ابـــتكار أو تجديد – فكيف وضع عبد القاهر كتابه : (دلائل الإعجاز) ، وأتى فيه بهذه النظرية الفذة ، وهـــى نظرية النظم – التى كانت ثورة فى مجالى النحو والبلاغة على حدسواء ، والتى طالما أشاد بها المتأخرون.

٥- ليس باب التنازع فى النحو من خلق النحاة – كما زعم ، ولكن لبعض صوره نماذج فى القرآن الكريم ، وفى كلام العـــرب ، وينبغى أن يكون الاعتراض على تحليل بعض النماذج ، والتكلف فيها .

٦- هل النحاة كلهم يفضلون لغة تميم على لغة الحجازيين فى (ما) ، وكيف يكون ذلك – وبلغة الحجازيين جاء القرآن الكـــريم ؟ ومـــن قـــرأ بلغة تميم : " ما هذا بشر "[٢٨٩] – بالرفع – فإن قراءته شاذة .

٧- ينســـب رفـــض بعض الظواهر النحوية إلى النحاة بوجه عام، على حين ان الرفض منسوب إلى بعضهم .

٨- مـــا ذكـــره من أن كثرة التقدير – أضاع النحاة به حكم النحو، ولم يجعلوا للكلمة قولا حاسما ، وكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأوجه الإعراب – إنما هو خلط بين العـــيوب والمـــزايا فإن كثرة الوجوه في الكلام ، وتعدد الاحـــتمالات فـــى الإعراب – يؤدى إلى مرونة اللغة ، وعدم جمودها ، وتنوع أنماط التعبير ، وهو ما ينادى به دعاة التطور والتجديد .

٩- بحـــثه فى قضية أصل الإعراب ، ورأى المستشرقين فى ذلـــك ، ونقده لرأيهم ، ورأيه فى أن حركات الإعراب –

٢٨٩- يوسف ٣١

ليست بقايا مقاطع – كل ذلك يعد من فلسفة النحو – التى يهاجمها ، ويرى أنهالا تفيد الدراسات النحوية .

١٠- عنايته بقضايا الإعراب ، وربطه بين حركات الإعراب والمعنى – دليل على أهمية الإعراب ، وقد سبق أن قلل من أهميته فى الدراسات النحوية .

١١- جعله الضمة علما للإسناد إيحاء بأن الكلمة يسند إليها ، وجعله الكسرة علما للإضافة ، ورأيه أن الفتحة – ليست علامة إعراب ، وليست دالة على شيء ، وحصره الإعراب فى الضمة والكسرة فقط – كل ذلك تشويش للنحو العربى ،ومحتاج إلى نظر ومناقشة .

١٢- يرى أنه لا فرق بين (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) – بحجة أن الحق مسند إليه فى كلا المثالين منكرا مذهب البصريين فى منع تقديم الفاعل ، ومنع تأخير المبتدأ – فى هذا المثال ، وهذه نظرة تقف عند حد الترتيب اللغوى دون التأمل فى الفرق الدقيق بين مدلولى المثالين .

١٣- هولا يفرق بين المحذوف والمستتر ، ويعيب على النحاة التفريق بينهما، مع أن ما ذكروه من فرق بينهما – مقبول، وسائغ فى العربية .

١٤- (الشهداء فازوا) ، (الشهداء يفوزون) ، ذكر هذين المثالين توضيحا لتقديم المسند إليه على المسند ، لأنه

يـنكر قـول الـنحاة بأن المسند إليه في ذلك – هو واو الجماعة العائدة على المبتدأ .

١٥- عاب على النحاة تقسيمهم للمبتدأ إلى ما له خبر ، وما له فـاعل أغـنى عـن الخـبر ، وعد هذا التقسيم تعويصا للمسائل، ولم يأت باقتراح جديد ، أو بتسمية جديدة للمبتدأ – الـذي هو وصف ، وله مرفوع تمت به الفائدة ، إذن ماذا نسمى هذا التركيب ! .

١٦- اسـتثنى مـن المـرفوعات بابين : المنادى ، نحو : (يا أحمد) ، وليس هذا بمرفوع ، بل هو مبنى على الضم فى محل نصب، واسم (إن) وأخواتها ، وهو منصوب – وإن كـان مسندا إليه ، وقد زال رفعه بسبب دخول (إن) ، أو إحـدى أخواتهـا علـيه ، مما يدل على أثر العامل الذي أنكـره ، إذن ربطـه بين الضمة ، والمسند إليه – ليس بمطرد.

١٧- حيـنما ربـط بيـن الضمة والمسند إليه ، وبين الكسرة والإضـافة – فلمـاذا خـص مصطلح الضمة والكسرة بالذكـر؟ فلـم يذكر ما ينوب عن الضمة ، وهو الألف ، والـواو ، ولـم يذكـر ما ينوب عن الكسرة ، وهو الياء والفتحة.

١٨- هـــل المسند إليه فقط هو المرفوع ؟ ونحن نعلم أن الخبر – مـــرفوع أيضـــا ، وهو مسند ، كذلك الفعل المضارع المجـــرد من الناصب والجازم – فهو مرفوع أيضا – إما بالضمة ، أو ثبوت النون ، وهو لا يكون إلا مسندا.

١٩- لقـــد أنكر العلامات الفرعية النائبة عن العلامات الأصلية للإعـــراب ، فعد الواو فى جمع المذكر السالم ، والأسماء الســـتة – إشـــباعا للضمة ، وقد أدى به ذلك إلى الحيرة أمـــام المثـــنى ، إذ الألف إشباع للفتحة ، كما اصطدمت قاعدته هذه أيضا بنصب جمع المذكر السالم ، والمثنى – بالـــياء ، وجرهما بالياء أيضا ، مما يدل على عدم اطراد قاعدته التى لا تعترف – إلا بالضمة ، والكسرة.

٢٠- ربطـــه بيـــن التنويـــن والتنكـــير ، وبين حذف التنوين والـــتعريف –فـــي المنادى – قد يستساغ فى نداء النكرة المقصـــودة ، نحو قولهم : (يا رجل) ، ولكن هذه العلة – لا تستساغ فى نداء العلم ، نحو قولهم : (يا محمد) ، إذ تنوينه – لا يخرجه عن كونه علما .

٢١- رأيـــه فى أن الأصل فى اسم (إن) – مرفوع تجرؤ على النحو العربى ، ولم يقل به أحد ، وما استند إليه من أدلة – لا يؤيـــده ، لأنه من شواذ اللغة وفيه خلاف كبير بين النحاة.

٢٢- إنكاره أن تكون الفتحة علامة إعراب – يؤدى إلى إلغاء المنصوبات فى اللغة ، وهى تمثل أبوابا فى النحو العربى – حظيت بالدراسة والتحليل ، وشغلت حيزا كبيرا من كتب النحو .

٢٣- خلط بين الحروف الإحادية ، والثنائية ، والثلاثية والرباعية بسبب عدم اعتداده بحروف المد .

٢٤- إنكاره لدراسة عطف النسق ، وأنه ليس جديرا بأن يفرد له باب ، وأن حروف العطف – تدرس منفردة ضمن دراسة الأدوات – فإن ذلك يؤدى إلى دراسة أبواب مختلفة تحت دراسة كل حرف من حروف العطف ، على أن كثيرا من النحاة : كابن هشام – خص الأدوات – بدراسات مستقلة .

٢٥- حصره التوابع – فى النعت ، والبدل – يحدث خلطا بين الأبواب ، وضياعا للفروق النحوية بينها.

٢٦- أنكر المؤلف – النعت السببى ، وعدة من قبيل المعرب بالمجاورة ، وقاسه على ظواهر لغوية نادرة ، وفى هذا خلط أيضا بين الأبواب.

٢٧- عد المؤلف – الخبر – نوعا من التوابع ، وذلك هروب من عدم اطراد قاعدته الداعية إلى أن الضمة – علم المسند إليه فقط.

٢٨- معظم ما دعا إليه المؤلف – فى كتابه من آراء يعد وجهة نظر خاصة ، فلا يصلح تعميمه ، ولا فرضه على الواقع اللغوى ، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقى النحو العربى ، باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام ، وتجود به القرائح وعلى ما تتفوه به الألسنة.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطى البناء ، رواه وصححه وعلق عليه على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة – بيروت لبنان ، د- ت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤- ١٩٨٤، مطبعة النسر الذهبى.

٣- إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، الناشر– دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، ١٤١٣- ١٩٩٢.

٤- الأعلام – لخير الدين الزركلى ، دار العلم للملايين – بيروت لبنان – الطبعة التاسعة – ١٩٩٠.

٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، تأليف أبى البقاء العكبرى ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩-١٩٧٩.

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين ، للشيخ كمال الدين :أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى – المكتبة العصرية – صيدا بيروت ، ١٤٠٧-١٩٨٧.

٧- أوضـــح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين : ابن هشام الأنصارى ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢-١٩٨٢.
٨- الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، د-ت
٩- البحث البلاغي عند العرب – تأصيل ، وتقييم ، للدكتور شفيع السيد ، دار النصر للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦.
١٠- التذيـــيل والتكمـــيل فى شرح كتاب التسهيل ، لأبى حيان الأندلســـى ، حققـــه الأستاذ الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤١٨-١٩٩٧.
١١- تفســـير القرطبى المسمى الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الثالثة – دار الغد العربى القاهرة ،١٤٠٩-١٩٨٩.
١٢- الجـــنى الدانـــى فى حروف المعانى ، صنعة الحسن بن قاســـم المـــرادى ، تحقيق – الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣-١٩٩٢.
١٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه، د- ت.

١٤- حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ، تأليف – يس بن زيـــن الديـــن الحمصى الشافعي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠-١٩٧١.

١٥- حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة : عبد الرحمن بـــن محمـــد بن زنجلة ، حققه وعلق على حواشيه سعيد الأفغـــانى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤-١٩٨٤.

١٦- الحجـــة فى علل القراءات السبع ، لأبى على الفارسى ، تحقـــيق – علـــى النجدى ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إســـماعيل شلبى ، ومراجعة محمد على النجار ، مطبعة دار الكتـــب المصرية بالقاهرة،الطبعة الثالثة ، ١٤٢١-٢٠٠٠-.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بـــن عمر البغدادى ، تحقيق وشرح – عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية – ١٩٧٩.

١٨- الخصائص ، صنعة أبى الفتح : عثمان بن جنى ، تحقيق – عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، د-ت.

١٩- دلائل الإعجاز ، تأليف الشيخ الإمام: أبى بكر : عبد القاهر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى، قرأه وعلق عليه – أبو فهر : محمود محمد شاكر، الناشر – مطبعة المدنى بالقاهرة ، ودار المدنى بجدة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٣-١٩٩٢.

٢٠- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، د-ت .

٢١- سر صناعة الإعراب ، صنعة الشيخ : أبى الفتح : عثمان بن جنى النحوى، بتحقيق لجنة من الأساتذة ، الجزء الأول، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤-١٩٥٤.

٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠-١٩٨٠، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

٢٣- شرح ابن القاصح على الشاطبية، المسمى سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهى، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة حجازى ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢-١٩٣٤.

٢٤- شـــرح أبـــيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن المرزبان السيرافى ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦-١٩٩٦.
٢٥- شـــرح الأشـــمونى ، وحاشية الصبان عليه ، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه ، د-ت
٢٦- شـــرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهـــرى ، علـــى ألفـــية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى ، د-ت
٢٧- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تأليف الإمام جمـــال الديـــن : ابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، د-ت .
٢٨- شـــرح كافية ابن الحاجب فى النحو، للشيخ رضى الدين محمـــد بـــن الحســـن الاستراباذى النحوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٥-١٩٨٥.
٢٩- شـــرح كـــتاب ســـيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق الدكـــتور فهمـــى أبو الفضل ، مراجعة الأستاذ الدكتور رمضـــان عـــبد التواب ، والأستاذ الدكتور محمود على مكـــى ، مطـــبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠١.

٣٠- قطر الندى وبل الصدى ، تأليف الإمام النحوى ابن هشام الأنصـــارى ، شـــرح وتعليق الدكتور طه محمد الزينى والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى، مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر، ١٣٨٨-١٩٦٩.

٣١- الكـــافى فـــى العـــروض والقوافى ، للخطيب التبريزى، تحقـــيق الحسانى حسن عبد الله ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢١-٢٠٠١.

٣٢- الكتاب ، لسيبويه : أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقـــيق وشرح- عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٣٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجـــوه الـــتأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشرى ، الناشر دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربى بيروت لبنان ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧-١٩٨٧.

٣٤- لســـان العـــرب ، لابـــن منظور ، دار المعارف ، تولى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعارف ، د-ت .

٣٥- اللغـــة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية -١٩٧٩.

٣٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،الأعداد : ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٦.

٣٧- المجمعيون في خمسين عاما ، بقلم الدكتور محمد مهدى علام ، القاهرة – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٦-١٩٨٦.

٣٨- مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٣٩- المدخل إلى علم اللغة ، ومناهج البحث اللغوى ، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣-١٩٨٢، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض.

٤٠- معانى القرآن ، تأليف – أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق – أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢- ٢٠٠١ ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٤١- معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم ، تحقيق – الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ، ويوسف على بديوى ، عن كتاب الإتقان فى علوم

القــرآن، للإمام جلال الدين السيوطى ، الطبعة الأولى ، دار ابن هانئ – دمشق ، ١٩٨٨.

٤٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، د-ت.

٤٣- المقتضــب ، صــنعة – أبــى العباس : محمد بن يزيد المــبرد، تحقيق – محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة ١٤١٥- ١٩٩٤، الطبعة الثالثة .

٤٤- الــنحو الوافــى ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الحادية عشرة ، د-ت .

٤٥- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، للأستاذ محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة، د-ت.

٤٦- همــع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، صححه محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، د-ت.